MAISON
DU FUTUR
بيت المستقبل

أوراق سياسية

— رقم ٢ —

آب ٢٠١٦

الانتخاب الرئاسي في لبنان: إستحقاق محفوف بالمخاطر؟

جوزيف مايلا

Konrad
Adenauer
Stiftung

الانتخاب الرئاسي في لبنان: إستحقاق محفوف بالمخاطر؟

من بين جميع المآزق التي تُربِك النظام السياسي اللبناني يُعتَبَر ذاك المتعلّق بتعطيل الانتخاب الرئاسي المأزقَ الأشدَّ خطورة. لقد انقضى عامان من دون أن يتسنّى عقد جلسة رئاسية مخصّصة لاختيار خلف للرئيس المنتهية ولايته، العماد ميشال سليمان. ومع أن الدستور اللبناني يجعل من انتخاب الرئيس أولوية بل أمراً ملزماً يوجب التئام المجلس النيابي فوراً من أجل تسمية رأس الدولة، فقد توالت الجلسات من دون أن يكتمل أيّ نصاب. لقد جرى كل شيء حتى الآن كما لو كان ثمّة قوةُ تعطيلٍ عليا تحول دون انعقاد أيّ جلسة برلمانية قبل التوافق سلفاً على مرشّح، ما يجعل العملية الانتخابية مجرّدَ تقليدٍ شكلي، أو إجماعاً تمّ التوصّل إليه قبل دخول النواب قاعة المجلس وإلقائهم الورقة في صندوق الاقتراع.

هذا المأزق المؤسّساتي ضاعف من وطأة الخلل الشامل الذي يشكو منه النظام السياسي اللبناني. والواقع أن الحكومة التي يديرها رئيس مجلس الوزراء تمام سلام، تملك منذ ٢٥ أيار ٢٠١٤، تاريخِ مغادرة رئيس الجمهورية قصر بعبدا، صلاحيةَ تمثيله مجتمعةً في ما تمارسه من وظائفَ وأدوار. لكنّ ما حصل هو أن السلطة التنفيذية انقسمت على نفسها وراحت تتخبّط، إن جاز القول، حول طريقة تأمين هذا التدبير الدستوري المعقّد أو، بالأحرى، المستحيلِ تطبيقه في إطار بلغ من التشظّي ما بلغته السلطة اللبنانية.

إن النزاعات المشؤومة حول الحصص والامتيازات على أنواعها، علاوةً على بواعث الشِّقاق السياسي، قد أجهزت، والحق يُقال، على ما تبقّى من ثقة في الوظيفة التنفيذية مضفية على فراغ السلطة طابعاً شبه انغلاقي يلفّ الجسم المؤسّساتي بأكمله.

حالات تعطيل ومآزق: حقائق ولونيّات

ولما كنّا نتوخّى الصوابيّة في تحليلنا فقد لزم أن نأخذ في الاعتبار بعض العناصر التي تسمح بإظهار اللونيّات والفروق الدقيقة داخل اللوحة الإجماليّة.

أوّلاً، إن شغور السلطة الرئاسية ليس حالةً استثنائية في لبنان. لكن الشغور الذي نشهده اليوم — وهو الأطول في تاريخ السياسة اللبنانية — يشير، على نحوٍ مُقلِق، إلى صعوبات نظامٍ سياسي بلغ ذروة التأزّم نتيجة الاستقطابات الضدّية والجذريّة. من هنا كان يُطرح بإلحاحٍ مسألة ما إذا كان النظام الطائفي في لبنان لايزال قادراً على تأمين ديمومته واحترام الاستحقاقات المصيرية التي هي في أساس شرعيته. يبقى أن أي انتخاب رئاسي لم يجرِ فعليّاً من دون فراغ سابق، أكان ذلك لفترة محدودة جداً، كما حصل عام ١٩٥٢، أو بالغة الطول شأن ما هي عليه اليوم حيث نيّفت على العامين محطّمةً جميع الأرقام القياسية. لكنّ ثمة، أيضاً، حالاتِ فراغ رئاسي، كتلك التي تلت ولاية الرئيس أمين الجميّل عام ١٩٨٨ (٤٠٨ أيام) ، وولاية الرئيس إميل لحود عام ٢٠٠٧ في انتظار انتخاب العماد ميشال سليمان عام ٢٠٠٨ (١٨٤ يوماً). وحدها الانتخابات الرئاسية الحاصلة عامَي ١٩٦٤ و١٩٧٠ جرت في موعدها المحدّد من دون عقبات تُذكر وبمنأىً عن أيّ وجودٍ غريب. إن تأجيل الاستحقاق الرئاسي، على هذا النحو المتكّرر، لأسباب داخلية، لا يدعو إلى التشكيك في انتظام سير مؤسسات الدولة وحسب، وإنما يؤشّر أيضاً إلى حال التقهقر المؤسساتي في دولة أمست فيها الهيئة المولجَة ضبط النظام السياسي رهينةً وأداةً للسياسات الحزبية، ما يجعل من التجاذبات بين سلطات الدولة المختلفة ارتداداتٍ للخصومات القائمة بين الفرقاء السياسيين. إن للنظام الطائفي خصوصية مميّزة تكمن في نقله الشجارات السياسية مباشرة

إلى المؤسسات التي سرعان ما تُمنى بالعرقلة والتعطيل. وذلك أن الطائفية السياسية تقضي بأن يرأس مؤسسات الدولة أشخاص يمثّلون طوائفهم سواء أكانوا من القياديين أو ممن يتعاطَون الشأن العام، ما يجعل من هذه المؤسسات رافعةً للنفوذ الحزبي، ومن عملها أسلحةً سياسية تُستخدم في المواجهات والنقاشات العامة.

ثانياً، إن الحياة السياسية، برغم كلّ ما سلَف، لم تُصَب بالشلل التام، لأن النظام اللبناني يقوم، بالدرجة الأولى، على الحوار ومواصلة النقاش السياسي من أجل التوصّل إلى حلول أو — إن يكن لا بدّ من قول الأشياء كما هي في الواقع — إلى إحداث توازنات جديدة بين النُّخَب القيادية القائمة. إن منطق التسوية هذا يفترض قنواتٍ مفتوحة ومداولاتٍ ونقاشاتٍ متواصلة، تجري المواظبة عليها حيناً وتتوقف حيناً آخر ليُصارَ إلى استئنافها مجدداً، حتى ليمكن، في فترات انقطاع الحوار المسمّى وطنيّا، أن تُتَّخذ قراراتٌ دقيقة، إذا ما اقتضت ضرورات الموازنة ذلك، مثلاً، أو باتت تعيينات كبار الموظفين أمراً ملحّاً. لقد عاد القادة اللبنانيون، بطريقة أكثر انضباطاً، إلى استئناف الحوار الوطني المتوقّف منذ عام ٢٠٠٦، وذلك ابتداءً من أيلول ٢٠٠٨، تاريخِ انعقاد أولى الجلسات المنصوص عليها في اتفاق الدوحة. هذا الاتفاق، الذي وقّع عليه أربعة عشر حزباً وفريقاً سياسيّاً هو الذي سمح بوساطة دولة قطر، بانتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية. وقد استمرّ الحوار الوطني قائماً ولايزال بعد مغادرة الرئيس ميشال سليمان، حيث يواصل رئيس المجلس النيابي نبيه بري دعوة أقطاب الأزمة إلى استئناف الحوار، بانتظام. لكنّ النقاشات لم تُفضِ بعدُ إلى أيّ نتيجة ملموسة بشأن انتخاب رئيس للجمهورية والاتفاق على قانون انتخابي جديد. مازالت الأزمة قائمة، إذن، ومازال الحوار الوطني متواصلاً.

يتّضح لنا، بالنظر إلى ما تقدّم،

أن مقاربةً دستوريةً محضاً للواقع السياسي اللبناني تُخفق في بلوغ الهدف. في الإطار الراهن، حيث النظام المؤسساتي معطّل، والسُّدّة الرئاسية خالية، ولا وجود إلاّ لحكومةٍ انتقالية، منبثقة، هي الأخرى، من برلمان قام بتمديد ولايته، تُطرح مسألة الشرعية بقوة. مع ذلك، لا يسعنا إلا أن نسجّل، في هذه المرحلة بالذات، وتحديداً، في غضون الفترة الواقعة بين ٨ و٢٢ أيار ٢٠١٦، حصول انتخابات محلية بهدف انتخاب مخاتيرَ وتشكيل مجالسَ بلدية. وها هي الانتخابات البلدية تجري، من دون حوادث تُذكر أو اعتراضات بارزة على النتائج، في الوقت الذي تبدو معه الانتخاباتُ النيابية متعذّرة الحصول، والانتخاباتُ الرئاسية مسألةً شائكة تخضع من قِبَل المرشحين المحتملين لشروط متصلّبة من كل نوع. كيف نفسّر مفارقة كهذه أكثر ما يُضلّل فيها هو تكوّن أحلاف محلية لا تمتّ بصلة إلى الخطّين السياسيين اللذَين يُفترض أن يفصلا بين معسكرَي ٨ و١٤ آذار؟ من المعلوم أن الانتخابات البلدية لا تخضع لمنطق الانتخابات النيابية نفسه، فالقضايا المحلية والتحالفات ذات الطابع العائلي لا تُظهِر تداخلاً كبيراً مع التحالفات السياسية الوطنية والقضايا المتعلّقة بسياسة الدولة، غير أن حال التشنّج العام ومناخ التوتر المخيّم على البلاد كانا يوهمان بعدم احتمال إجراء هذه الانتخابات، التي لم تُنجز وحسب، وإنما أتاحت للشعب أيضاً، بإعطائها إياه حقّ الكلام، أن يُعبّر عن سخطه على تصرفات الطبقة السياسية ويُبديَ ارتيابه بممثليها. لقد أثبتت هذه الانتخابات درجة النضج السياسي التي أدركها الناخب اللبناني ورفضَه أن تُملى عليه خياراته، كما أظهرت في بعض المناطق ميلاً إلى عدم انصياع الشعب إلى المزايدات الطائفية ووجود مجتمع مدني توّاقٍ إلى الانخراط في إدارة الشؤون العامة وإن يكن لايزال يتّصف بالهشاشة والضعف. هذه القدرة على الفصل بين مستويات

السياسة المختلفة وعدمِ الخلط بين الرهانات الوطنية والرهانات المحلية تشير إلى قدرة النظام السياسي اللبناني على التكيّف. إنها تتيح فترات هدنة يتنفس فيها اللبنانيون الصعداء من النزاعات الوطنية في ظل نظام مؤسساتي يعاني الجمود المؤقت، كما تُظهر مرونةَ السياقات السياسية اللبنانية وتَعقُّدَها. لكن ذلك لا ينفي إطلاقاً استمرار الهيمنة الممارسة من قِبل الأحزاب والزعماء الذين مازالوا يملكون قدرة التصرّف بالنظام السياسي واستخدامه لأجل مصالحهم الشخصية والفئوية.

ثالثاً وأخيراً، يتحقّق لدينا، بالنظر إلى ما سبق، أن النقطة الأشدّ خطورة بالنسبة إلى الاستحقاق الرئاسي الجاري والمعطّل، في الآن ذاته، هي تشابك المستويين الإقليمي والدولي في الأزمة اللبنانية. هنا مكمن الصراع بين أفراد الطبقة السياسية وعلّته العميقة. ولئن لم تكن إسقاطات الأزمات الإقليمية جديدة على الساحة اللبنانية، فإن الإشارة إليها اليوم واجبةٌ أكثر من أي وقت مضى. إن الحرب الدائرة في سوريا لم تكتفِ بتعميق التفسّخات اللبنانية الداخلية وإنما أضافت إلى السياق اللبناني الإجمالي عناصرَ جديدة وغيرَ متوقّعة، لذا كان لبنان يعيش اليوم فترة من الهشاشة التي ما بعدها هشاشة.

أولُ هذه العناصر النازحون السوريون الذين دخلوا لبنان واستقرّوا فيه هرباً من المعارك الدائرة في بلادهم. نادرةٌ هي البلدان التي يمكنها، من دون عواقب فورية تضرب أمنها واستقرارها، أن تتحمّل عبء شعب غريب بأعداد تصل إلى ربع سكان البلد الأصليين؟ فكيف إذا كانت إقامة هذا الشعب تمتدّ إلى أجل غير محدّد؟

وثمة عنصرٌ آخر لا يقلّ عن سابقه إثارة للقلق، ألا وهو سيل المحاربين المسلّحين الذين أرسَوا، بتنقّلهم الدائم بين لبنان وسوريا، نظام ذهاب وإياب ثابت، وباتوا يشكلون حالة تهديد خفيّة للتطوّر السياسي

اللبناني وللتوازنِ القائم بين القوى السياسية من جهة، والميليشيات المسلّحة الموالية له من جهة ثانية. لقد أظهرت معركة عرسال التي جرت على الحدود السورية اللبنانية، في آب عام ٢٠١٤، إمكان تسبّب المعارك الجارية على الحدود السورية المتاخمة بخروقٍ أمنيّة مفاجئة، حيث قام جهاديون منضوون إلى جبهة النصرة بالاستيلاء على المدينة الصغيرة قبل أن يتمكّن من طردهم الجيش اللبناني الذي فوجئ بالهجوم المباغت وفقد السيطرة على الوضع في البداية. هذه المدينة التي لا يتجاوز عدد سكانها الثلاثين ألف نسمة في الأزمنة العادية باتت تحصي ما يناهز المئة ألفاً بعد تدفّق أفواج اللاجئين السوريين إليها. وقد تواصلت المعارك على أثر هذه الحادثة، في محاولاتٍ حثيثة لقطع طرق الإمداد بالسلاح والمقاتلين انطلاقاً من جرود السلسلة الجبلية الضخمة التي ترسم الحدود الفاصلة بين البلدين، فنتج من ذلك هدوء مؤقّت، هشّ، انتهى بمقتل أشخاصٍ مدنيين وعسكريين وخطْف عناصرَ من الجيش اللبناني جُزّت رؤوس بعضهم. هذه الحادثة الرمزية، التي تؤشّر إلى واقعٍ مفتوح على كلّ الاحتمالات، آلتْ إلى تجميد الوضع من دون التوصّل إلى حلّ نهائي، وإلى تحرير عدد من المخطوفين والأسرى بفعل الوساطة التي بذلتها قطر بناءً على طلب السلطات اللبنانية. وثمّة حالاتٌ كثيرة مماثلة تشهد على إسقاطات الحرب الدائرة على قاب قوسين من لبنان، حيث بات تنقّل المجموعات المقاتلة ذات الولاء السنّي في الشمال اللبناني أمراً مؤكّداً، في حين أصبح الشرق اللبناني أرضاً يجري عليها تنظيم سير أفواج حزب الله الشيعي وعتاده. إن تطوّر الوضع على هذا النحو يرتبط بكلٍّ أشملَ يتخطّى حدود التوسّع الحاصل للحرب السورية إلى تمدّد ما نجم عنها من سياسات إقليمية متضاربة. إن رئاسة الجمهورية في لبنان تتعيّن في عمق دينامية الجذب والطرد هذه التي تجري ممارستها على البلاد.

لبنان وحرب الشرق الأوسط

لم يسلم لبنان من الانقسام بحكم وقوعه في صميم الاضطرابات الإقليمية، وكأن تاريخ الحرب اللبنانية يعيد نفسه على الرغم من اتفاق الطائف و«المصالحة» اللبنانية التي كثر التغنّي بها بعد العام ١٩٩٠.

لئن تكن الحرب السورية داخلية، فإنها سرعان ما أحدثت مواقف على مستوى المنطقة ككلّ، حيث تمّ تفسير معارضة الحكم في سوريا من قِبل القوى الإقليمية القريبة من دمشق على أنها محاولة لضرب الاستقرار. لقد عادت محورية سوريا تفرض نفسها، وهي الدولة المفصلية التي يتوقّف استقرارها على عملية توازن دقيقة حيث الهيمنة (لبنان)، والردع (إسرائيل)، والترابط (العراق)، والتنسيق (إيران)، والتحييد (الأردن)، والتباعدُ الاستراتيجي (distanciation stratégique) (تركيّا) تملي كلُّها التموضع الاستراتيجي. من الممكن أن تتفاوت عناصر الاستقرار قوةً مع كلٍّ من الدول المذكورة، سواء لناحية التقارب أو لناحية العداء. على أنه، يبدو واضحاً، منذ اللحظة التي بادر فيها النظام السوري، المصمّم على الدخول في مواجهة شرسة مع شعبه، إلى التشدّد في قمع الثورة، أن النظام يتشبّث بسياسته القائمة على التطبيع الأمني ولا يرغب في أيّ وساطة. كذلك يبدو، من هذا المنظور، أن النظام ليس معزولاً إقليميّاً، بل مدعوم بقوة من إيران التي تمدّه بالمال والسلاح والمستشارين؛ فحرّاس الثورة («الباسداران») موجودون على الأرض بقيادة جنرالهم قاسم سليماني، إلى جانب ميليشيات شيعية هبّت لمؤازرة هذا النظام من العراق، وحزبُ الله اللبناني منخرط بصلابة وعزم في الحرب الدائرة على الأرض السورية، على الحدود أوّلاً، ثم، بالسرعة نفسها، طبعاً، إلى جانب قوات النظام المحيطة بالمدن، كالقُصَير (أيار عام ٢٠١٣)، وحاليّاً، حلب (منذ العام ٢٠١٥) وريف دمشق. لقد جرى التقليل من أهمية تدخّل

حزب الله هذا في سوريا لا بل تمّ نفيه وإنكاره، في البداية، لكن حزب الله لم يعُد يستطيع، بعدما طالت الحرب، أن يُخفيَ قتلاه، فراح ينعيهم على فترات متقطّعة، «في أثناء تأديتهم واجب الجهاد»، ما جعل اللبنانيين الرافضين لأيّ اصطفاف على خط القوى الإقليمية في موضوع السياسة الخارجية يثورون على الحزب الذي يقوده حسن نصر الله. هذا الاستقطاب يعكس سير المحاور الإقليمية نحو الجذرية.

الواقع أن قوات الخليج، في مواجهة المحور الشيعي—السوري—الإيراني مدعوماً بمقاتلي حزب الله، تبدو مصمّمة على بلوغ هدف محدّد، ألا وهو الحؤول دون قيام هذا الحلف الإقليمي الذي يمكن أن يشكّل تهديداً لنفوذها. إن إرادة التخلّص من النظام السوري هذه تُعتبَر عنصراً أساسيّاً في فهم الموقف الخليجي الإماراتي، لكنها ليست الوحيدة ولا الأهمّ، لأن المستهدف من خلالها هو إيران التي تخوض المفاوضات مع ما يُسمّى بمجموعة الـ«خمسة زائد واحد» بشأن مشاريعها الرامية، كما يُعتقد، إلى التحكّم بالسلاح النووي.

إن جمهورية إيران الإسلامية تمثّل، في نظر الممالك والإمارات البترولية، أشملَ ما يواجهها من تهديدات بضرب الاستقرار في المنطقة، ذلك أن عمل طهران واضح لدول الخليج في كلٍّ من سوريا والعراق واليمن ولبنان، حيث ترى السعودية، بنوعٍ خاص، في نشاط حزب الله اعتراضاً مباشراً على نفوذها. أما النظام السوري، من جهته، فيشتبه ومعه حلفاؤه الشيعة، بقيام أمراء أثرياء أو جمعيّات دينية في الخليج بتمويل تنظيم «داعش» وسواه من التنظيمات الجهادية. ذلك وحده كافٍ لكي يلقيَ المِوْشور الطائفي (prisme confessionnel) بألوانه وظلاله وترتسمَ بين الشيعة والسنّة خطوطُ معارَضةٍ جبْهوية يجري تقديمها كما لو كانت قمةَ الشرح التبسيطي أو الساذج للعنف الإقليمي.

نضيف أن ما غذّى الإحساس بالعدوان أو، بالأحرى، بالحصار الشيعي، لدى الممالك والإمارات المذكورة هو الغموض المحيط بسلوك الحليف الأميركي الذي يتحفّظ في كلامه على تدخّلاته العسكرية في المنطقة، موسعاً المجال لتأويلاتٍ شتّى. وسيتنامى هذا الإحساس مع تنامي شعور دول الخليج بالعزلة الاستراتيجية – برغم نجاتها من الحركات الاجتماعية التي أطلقها «الربيع العربي» – حتى إذا تدخّلت روسيا لدعم نظام الرئيس الأسد اكتمل المشهد وبرزت الهوّة الاستراتيجية مضاعفةً بعدما بات التخلّي حقيقة مؤكّدة.

في هذا السياق، وبالرغم من كل ما عرفه تاريخ لبنان من تنازع بين تجاذبات الحرب الباردة والحروب العربية–الإسرائيلية ومناورات النفوذ بين إسرائيل وسوريا بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد (١٩٧٩) وقيامِ التنظيم الفلسطيني على أرضه، يجد لبنان نفسه أكثر من أي مرحلة من تاريخه مقذوفاً في خضمّ المواجهة السعودية–الإيرانية الكبرى بعدما وجدت نُخَبُه السياسية فرصة «ممتازة» للانخراط مرةً أخرى في مشادّات تتجاوز قدراتها ولن تجنيَ منها إلاّ المتاعب نظراً إلى انعدام كل حظّ لديها في تقرير مصيرها.

بمَ نفسّر ذلك؟ نفسّره، أوّلاً، بالفشل في تطبيق «ثوابت» «إعلان بعبدا». تلك الثوابت التي اجتهد الرئيس ميشال سليمان في بلورتها ضمن إطار حلقات «الحوار الوطني»، والتي تنصّ، من بين جملة تدابير أخرى، على أن الانحراف الإرادي عن انتظام خطّ المحاور الإقليمية يعني دخول الأحزاب اللبنانية في مناخ المنطقة الملتهب وغير المستقرّ، وقد جاء دخول حزب الله إلى سوريا ليضرب بمبدأ اللاإصطفاف هذا عرض الحائط. أما الحجة القائلة بحرب الجميع، بما في ذلك دول الخليج، ضدّ العدوّ العالمي الأول الذي هو تنظيم «داعش»، فلن تنسيَ أبداً هذا الخروج عن التوافق

اللبناني، وعندما قرّرت السعودية أن تعلّق تعهّدها أمام فرنسا بشراء سلاح للجيش اللبناني إنما كانت تقصد أن دعم الجيش في ظلّ حكومة يرجح فيها نفوذ حزب الله، لن يمكّنه من خوض معركته ضد التطرّف على نحوٍ أفضل.

إن المواجهة بين السعودية وإيران تنعكس على الصعيد اللبناني متلبّسةً شكل مواجهة بين حزبي ٨ آذار و١٤ آذار ما يؤدّي إلى تعطيل العمل الدستوري الطبيعي. وإذا كانت «المجموعة الدولية»، وفي مقدّمها فرنسا وأوروبا، تبذل جهوداً حثيثة لكي يكون للبنان رئيساً ومرجعية في الخارج، فليس مؤكّداً أن القوى الإقليمية تشاطرها الشعور بالحاجة الملحّة إلى الاهتمام بهذا الموضوع. إن التشبّث بضرورة انتخاب رأس الدولة على وجه السرعة يعني، بالنسبة إلى سوريا وإيران، أن تواجه هاتان الدولتان سريعاً جدّاً خطرَ تأليف حكومة توافق وطني يُصار فيها إلى مناقشة مسائل من مِثل تورّط حزب الله في الحرب السورية وموقعه واستراتيجيته، والردّ عليها بالاعتراض والرفض، ما يعني تجدّد الأزمة على المستوى الحكومي. كذلك ليس مؤكداً أن السعودية، المقيّدة بتوازنات إقليمية تعتبرها غير مؤاتية لمصالحها في الوقت الراهن، تستعجل الوصول إلى تسوية. إن التطوّر الغامض للحرب ومفاوضاتِ السلام التي تجري بين الفريقين المتنازعين في سوريا لا يشجّع الأطراف الإقليمية على التسرّع على الصعيد اللبناني، إذ من يدري أيّ وجه سيتخذه السلام في حال تمّ التوصّل إليه في سوريا، ومن سيكون المستفيدون من تسوية الأمور سياسيّاً؟ إذا ما وجب أن ترى إيران موقعها معزّزاً بفعل الدعم المبذول للرئيس بشار الأسد من روسيا، فسيكون على السعودية، في المقابل، أن تواجه خسارة نفوذها مضافةً إلى أخرى سابقة تعتقد أنها حلّت بها في ١٤ تموز ٢٠١٥ يوم تمّ الاتفاق على البرنامج النووي الإيراني. من هنا، فإن المملكة الوهّابية، بعدما ضغطت

بكل ثقلها للتأكّد من الولاءات السياسية لها في لبنان، وحاولت ترسيخ وضعٍ راهنٍ (statu quo) يحمي مصالحها، وتوطيد نفوذها داخل الطائفة السنيّة المعادية لحزب الله والمستنكِرة للحرب التي يخوضها في سوريا، وأيضاً، بعدما كانت قد أمِلت بتعزيز قدرات الجيش اللبناني واعتزمت دعمه سلاحاً وعتاداً ثم عدلت عن مشروعها، عادت فلزمت موقفاً يقِظاً، بيد أنه تسويفي، على الصعيد اللبناني. هي لن تحاول طبعاً شقّ الطريق بالقوة، لكنها، أيضاً، لن تفسح المجال لإيران كي توسع دائرة نفوذها.

من الضروريّ، إذاً، أن تتحلحل الأوضاع على المستوى الإقليمي كي يتسنّى للبنان التفاهم على رئيس مقبول في الخارج ومتوافق عليه في الداخل. إن موضع السخونة في الوقت الحاضر هو هذا الداخل بالذات، حيث تتفاقم حدة التناقضات نتيجة الشحذ المتواصل الذي تفرضه ظاهرة معروفة هي ظاهرة استناد اللاعب اللبناني إلى اللاعبين الخارجيين، وذلك بالتزامن مع ما نشهده من تبدّل في المواقع ومخططاتِ الزُّمر والمعسكرات السياسية. لقد كان من الممكن أن نرى في انقلاب الأحلاف واقتراح رئيس كتلة ١٤ آذار الرئيس سعد الحريري ترشيحَ النائب سليمان فرنجية، أحدِ أعمدة المعسكر المقابل (فريق ٨ آذار)، تنازلاً مرحَّباً به وتسويةً تهدف إلى إيجاد وسيلةٍ للخروج من الأزمة، لولا أن هذا الخيار يستبعد وجهاً قياديّاً بارزاً في فريق ٨ آذار هو الجنرال ميشال عون، الذي يدعم حزب الله ترشيحَه إلى رئاسة الجمهورية. لقد انطلقت المعركة مجدّداً داخل المعسكر الماروني حيث تتّسع الحلبة لمرشّحين آخرين، معلنين وغير معلنين ممن يُسمَّون عادة «مستقلّين». إن ترشيح فرنجية إلى رئاسة الجمهورية، لن يعزّز موقع الطائفة المارونية — وهي الطائفة التي يفرض التقليد الدستوري أن يكون الرئيس المنتخَب منها — بقدر ما سيزيد الجدل تعقُّداً بشأن الرئيس

العتيد، في الوقت الذي يُفترض فيه تركيز الجهود في هذا المستوى الداخلي بالذات من أجل إطلاع مرشّح توافقي. وإذا كان الأمل في مصالحة اللاعبين الإقليميين حلماً طوباويّاً، بعيد المنال في الوقت الحاضر، فلنعمل، على الأقلّ، للحدّ من إسقاطات سياساتهم باختيارنا شخصيةً ضامنةً، ولو بالقدْر اليسير، لمصلحةٍ مستقلّة عن المصالح الخارجية. أعني بها المصلحةَ الوطنية.

جوزيف مايلا
بروفسور العلاقات الدولية في المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والاجتماعية (ESSEC) – باريس، فرنسا
ورئيس الجامعة الكاثوليكية في باريس سابقاً